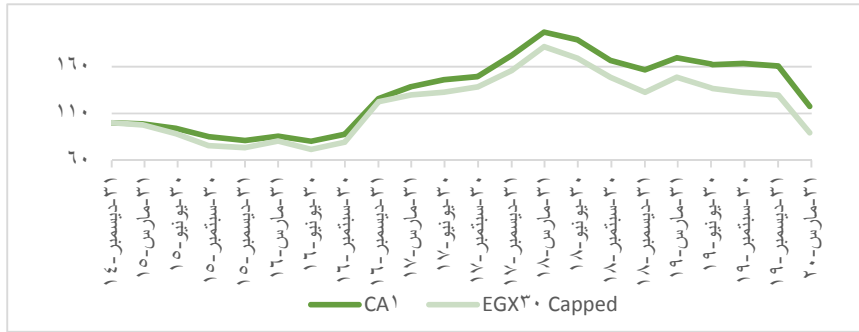
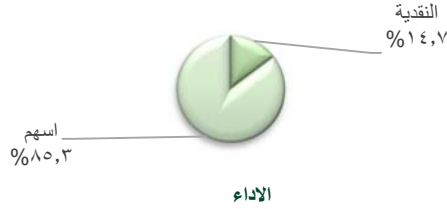


محفظه الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢٠	-٢٦,٩%
العائد منذ بداية العام ٢٠٢٠	-٢٦,٩%
٢٠١٩	٢,٦%
منذ ٥ سنوات	١٨,٩%
منذ التأسيس	١٠٣٩,١%

توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الأول لعام ٢٠٢٠

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس المال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية
- الحد الأقصى للاكتتاب ٥٠٠٠٠ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	أسواق أسهم مقترح
تاريخ التأسيس	أكتوبر ١٩٩٤
سعر الوثيقة ج.م	٢٩٩,٧
اجمالي التوزيعات منذ التأسيس	٢٧٦
كود الصندوق في Bloomberg	EFGCRAI
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٤

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك كريدبي اجريكول مصر	١٩٠٧٧
تليفون	١٩٠٧٧
فاكس	+٢٠٢- ٢٣٣٨٠٥٨٤
الخطوات الإلكترونية	http://www.ca-egypt.com/

تحليل السوق

أداء سوق والاستراتيجية

انخفض مؤشر سوق الأسهم EGX30 بحوالي ٣١,٢% منذ بداية عام ٢٠٢٠ وبحوالي ٤٧,٨% منذ أعلى مستوى وصل اليه المؤشر في أبريل ٢٠١٨. يرجع هذا الانخفاض ممتاثيا مع أداء مؤشر الأسواق الناشئة الذي انخفض بـ ٢٣,٩% منذ بداية عام ٢٠٢٠ و ٣٣,٢% منذ أعلى مستوى وصل اليه المؤشر في عام ٢٠١٨.

الأسباب الأساسية لزلزل السوق هي: (١) انتشار فيروس كورونا وتوقعات بتأثيره على الاقتصاد العالمي ومخاوف من الدخول في ركود عالمي، (٢) التوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين، (٣) تأثير حرب النفط على اقتصاد الدول الناشئة.

نتيجة لذلك، نلاحظ أن يتأثر أداء السوق المصري بشكل ملحوظ بأداء الأسواق الناشئة خصوصا في الفترات التي تشهد تقلبات حيث تشهد استردادات، بالإضافة الي تشغيل هامش البيع مما يؤدي الي ضغط أكثر على السوق.

نعتقد أن أسواق الأسهم سوف تستمر في فترة التقلبات الراهنة لمدة ٦-٣ أشهر حتى يتراجع الاقتصاد العالمي الي الأمان مرة أخرى.

نعتقد أن توقف الحركة التجارية حاليا في العديد من دول العالم بالإضافة إلى الحرب التجارية الخاصة بأسعار البترول سيكون لها تأثير سلبي على نسب نمو الاقتصاد العالمي و بالتالي نفضل أن نركز استثمارنا في القطاعات التي تعتمد على الطلب المحلي أكثر من الطلب الخارجي. وبناء عليه سنقوم بتركيز استثمارنا في القطاعات التالية:

قطاع البنوك: يتميز القطاع البنكي بصلابة المركز المالي بالإضافة إلى قدرة البنوك على تنويع استثماراتها بين الاقراض و شراء أذون الخزانة في ظل حاجة الحكومة للاقتراض بصفة دورية لتغطية عجز الموازنة.

قطاع الأذية والمشروبات: يتميز القطاع بالاعتماد على الاستهلاك المحلي في ظل ارتفاع نسبة السكان إلى ما فوق ١٠٠ مليون نسمة في حاجة إلى مواد غذائية حتى في أوقات انخفاض النمو الاقتصادي.

قطاعي الصحة والتعليم: يتميز القطاعان كما قطاع الاغذية والمشروبات بالاعتماد على الاستهلاك المحلي في ظل ارتفاع نسبة السكان و عدم قدرة الدولة على توفير هذه الخدمات لجميع السكان.

الاقتصاد المصري

اجتمعت أعضاء لجنة السياسة النقدية في اجتماع استثنائي وقررت خفض أسعار الفائدة الأساسية بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصبح سعري عائد الإيداع والاقتراض ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% علي التوالي، مما يعني إجمالي تخفيضات بحوالي ٩٥٠ نقطة أساس منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨. وضع البنك المركزي أن يهدف القرار الي دعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته، أخذا في الاعتبار التوقعات المستقبلية للتضخم البالغ ٩,٠% (+/-) ٣,٠% خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠.

أعلنت الحكومة المصرية بتخفيض توقعاتها لنمو إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ من ٥,١% من ٥,٦% بسبب تأثير فيروس كوفيد-١٩ على الاقتصاد. أوضحت الحكومة أن بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي ٥,٦% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ومن المتوقع أن يتباطأ النمو الي ٥,٢% خلال الربع الثالث من ٢٠٢٠/٢٠١٩ و ٤,٠% خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. وعلاوة على ذلك تتوقع الحكومة أن ينمو الاقتصاد بـ ٤,٢% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بالمقارنة بالتوقعات الأولية ٦,٠% ويرجع ذلك للحكم في انتشار فيروس كوفيد-١٩ قبل شهر يوليو.

أعلنت الحكومة عن خفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة (صناعات الحديد والأسمنت) عند ٤,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية، و ٥,٥ دولار للوحدة الحرارية للصناعات الثقيلة. كما تقرر خفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة ١٠ قروش للكيلو وات. وترجع هذه القرارات لدعم قطاع الصناعة وكذا مواجهة الضغوط العالمية بسبب انتشار فيروس كوفيد-١٩، والحد من آثارها السلبية المتوقعة بغير الإمكان.

انخفض احتياطي النقد الأجنبي ليصل إلى ٤٠,١ مليار دولار في شهر مارس ٢٠٢٠ من ٤٥,٥١ مليار دولار في شهر فبراير ٢٠٢٠ مما يعني نسبة تغطية للواردات تبلغ ٧,٦ مرات.

انخفض معدل التضخم في شهر مارس ٢٠٢٠ ليصل إلى ٥,١% بالمقارنة بـ ٥,٣% في شهر فبراير ٢٠٢٠ ويرجع ذلك الي تراجع أسعار الغذاء ١,٧% مقارنة بالعام الماضي، أساسا الخضروات التي تراجع بحوالي ٩% خلال الشهر.